

A Qur'an-based Conceptualization of Ruling, Government and Governance Based on the Theory of the Single Principle

Najaf Lakzaei ¹  Mahdi Rezaei² Alireza Mazaheri³

Received: 2023/10/08 • Revised: 2023/12/10 • Accepted: 2023/12/29 • Published online: 2024/01/10



Abstract

Achieving the transcendental goals of the Iranian Revolution based on the Statement of the Second Phase of the Islamic Revolution requires a precise and detailed explanation of the theory of government of Islam based on the concept of ruling in the Qur'an. In recent years, many researches have been conducted on the concepts of ruling and government. In this regard, what has been less considered is the concept of the word "ruling" from the perspective of the Qur'an. This issue has caused confusion in expressing the concept of government and governance, and their analysis is not exactly in accordance with the concept of the Qur'an. Therefore, in order to explain ruling, government and governance from the point of view of Islam, it must be precisely determined what the Holy Qur'an means by using the word ruling and its. The main question of the current research is, what is

1. Professor, Department of Political Sciences, Baqir al-Olum University, Qom, Iran (Corresponding author). lakzaee@bou.ac.ir
2. B.S in Mechanics and M. A student in Political Sciences and student in Kharij Fiqh and Usul (in Islamic Seminary), Tehran, Iran.
3. PhD student in Political Sciences, Imam Sadegh University; Student in Kharij Fiqh and Usul (in Islamic Seminary) , Tehran, Iran

* Lakzaei, N., Rezaei, M., & Mazaheri, A. R. (2024). A Qur'an-based Conceptualization of Ruling, Government and Governance Based on the Theory of the Single Principle. *Journal of Governance in the Qur'an and Sunnah*, 2(2), pp. 9-41. <https://doi.org/10.22081/jgq.2024.75853>



©The author(s)

Type of article: Research Article

<http://jgq.isca.ac.ir>

Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

the meaning of the Qur'anic concept of the words "ruling" and "government" based on the theory of the single principle? To answer this question, Allameh Mustafavi's theory of the single principle, which is used in the field of Qur'anic lexicology, has been used. According to this theory, the main meaning of the word "government" is "a well-established, balanced and parallel internal structure that avoids any kind of oppression and disturbance and excesses" and this conceptualization shows that the meaning of the term "government" by the Supreme Leader of Iran exactly corresponds to its Qur'anic meaning.

Keywords

Government, ruling, governance, conceptualization, Allameh Mustafavi, the theory of the single principle, the theory of the spirit of meaning.



أساس الحكم والحكومة والحكومة من منظور نظرية الأصل الواحد (في ضوء الآيات القرآنية)

نجف لك زايي^١ ID مهدي رضائي^٢ عليرضا مظاهري^٣

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٣/١٠/٠٨ تاريخ التعديل: ٢٠٢٣/١٢/١٠ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٢/٢٩ تاريخ الإصدار: ٢٠٢٤/٠١/١٠

الملخص

يفرض الوصول إلى الأهداف السامية للثورة الإسلامية من منطلق الخطوة الثانية لهذه الثورة، علينا بلورة تعريف دقيق وواضح للملاحة لنظرية الحكومة الإسلامية القائمة على أساس مفهوم الحكم في القرآن الكريم. فقد شهدت السنوات الماضية تأليف بحوث ودراسات موسّعة لمفهوم الحكم والحكومة في الإسلام. لكن ما لم يحظ باهتمام كافٍ في هذا المجال هو بلورة معنى «الحكم» من ناحية المعنى والمضمون. هذا الأمر خلق نوعاً من الاختلاف في الرأي لدى أوساط الباحثين ولم يتفق الباحثون على صياغة واحدة من مفهوم الحكم، والحكومة، والحكومة؛ ولم تأت تحليلاتهم وقرائاتهم من هذه المفاهيم متلائمة مع المفهوم الذي يقصده القرآن الكريم. فلكي نقدم تعريفاً شاملاً من مفاهيم محورية مثل الحكم، والحكومة، والحكومة من منظور القرآن الكريم، يجب في الخطوة الأولى فهم مقصود القرآن من مفهوم الحكم ومشتقاته وما تتضمنه هذه المصطلحات في سياقات النص القرآني. السؤال المحوري الذي تدور حوله دراستنا هذه

١. أستاذ العلوم السياسية في جامعة باقر العلوم عليه السلام، قم، إيران (الكاتب المسؤول). Lakzaee@gmail.com

٢. ماجستير العلوم السياسية، جامعه آزاد. طهران، إيران. Rezaei.mahdi71@chmail.ir

٣. طالب دكتوراه في العلوم السياسية، جامعه الإمام الصادق عليه السلام. طهران، إيران. A.mazaheri@isu.ac.ir

* لك زايي، نجف، رضائي، مهدي ومظاهري، عليرضا. (٢٠٢٤). أساس الحكم والحكومة والحكومة من منظور نظرية الأصل الواحد (في ضوء الآيات القرآنية). مجلة الحكمة في القرآن والسنة فصلية علمية، ٢(٢)، صص ٩-٤١. <https://doi.org/10.22081/jgq.2024.75853>



© المؤلفون * نوع المقالة: مقالة بحثية * الناشر: المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية



الحكمة في القرآن السّنة

أساس الحكم والحكومة والحكومة من منظور نظرية الأصل الواحد (في ضوء الآيات القرآنية)

يتعلّق بمعنى الحكم. فما المقصود القرآني من مفهوم كلمة «الحكم» و«الحكومة» بناء على نظرية الأصل الواحد؟ ولورد على هذا السؤال، اعتمدت الدراسة على نظرية الأصل الواحد للعلامة المصطفوي التي بلورها في مجال علم اللغات واستخدمها في النص القرآني. فقد تقول هذه النظرية أنّ الأصل الدلالي لمفردة الحكومة هي «البناء الداخلي الرصين، والمتناسق، والمرصوص الذي لا يتخلله ظلم أو خلل أو إفراط أو تفريط». وهذه الدلالة توحي أنّ المفهوم الذي قصده قائد الثورة الإسلامية (مدّ ظله العالي) من كلمة الحكومة ينطبق تماماً على المدلول القرآني من هذه المفردة. كما اعتمدت الدراسة لجمع المعطيات على المنهج الإسنادي وحلّت المعطيات والبيانات بناء على نظرية الأصل الواحد التي تركز إلى مداليل المصطلحات والمفاهيمها. وكما سبق القول، بلور هذه النظرية العلامة المصطفوي واستخدمها في المجال القرآني وطبقها على النص المنزل.

الكلمات المفتاحية

الحكم، الحكومة، علم المفاهيم، نظرية الأصل الواحد، نظرية روح المعنى.

الحكمة في القرآن السنة

السنة الثاني، العدد الأولى، الرقم المسلسل للعدد ٢، ربيع ٢٠٢٤

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

المقدمة

لقد شغلت مسألة الحكم ومنذ القدم حيزاً كبيراً من الفكر السياسي لدى البشر وكانت من أكثر المصطلحات والمجالات إثارة للجدل على مرّ الحقب والأزمان. وقد شهد مفهوم الحكم في القرنين الأخيرين تطوراً كبيراً لدى الأوساط العلمية والسياسية في الغرب واقتحمت المجال الاجتماعي فكانت ركناً من أركان الحكم في الدول الغربية ودخلت بعدها البلاد الأخرى التي كانت تترجح تحت وطأة الإستعمار والحضارات الغربية. لكن بعد انتصار الثورة الإسلامية وتأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران، طويت صفحة الماضي وفتحت صفحة جديدة من مفهوم الحكم والحكومة والحكومة. ففي إرهابات الثورة الإسلامية سادت تعاريف شاملة وكلية من مفهوم الحكم والحكومة ما أدى إلى ظهور خطاب سياسي جديد قوامه المفاهيم الدينية والقرآنية. لكن ثمة نقطة بالغة الأهمية يجب الإلتباه إليها وهي بسط هذه المفاهيم على الأربعين سنة القادمة من الثورة الإسلامية أو الخطوة الثانية من هذه الثورة. هذا يفرض علينا استيعاب المفاهيم السياسية في القرآن الكريم بكل تفاصيلها. وبناء على هذا الأساس ما يمكن أن يساعد على تبين مفهوم الحكم والحكومة والحكومة هو النظر إلى المفهوم القرآني لمفردة «الحكم» بدقة ووضعها تحت المجهر لبلورة مداليلها وفهم ما تدلّ عليه في سياقات النص القرآني.

الأهمية والضرورة

نظراً إلى أننا في هذه المرحلة من الثورة الإسلامية بحاجة إلى بلورة نظرية حديثة وخلق خطاب سياسي حديث حول الحكومة الإسلامية يتلائم مع مفهوم الحكم في القرآن الكريم، فإننا لو لم ندقق في مفهوم ومدلول الحكم،

والحكومة، والحكومة، فإن هذا سوف يؤدي إلى خلط مفهوم الحكم والحكومة في الخطاب السياسي الغربي. وحينها نعجز عن تمييز مداليل هذه المفاهيم في الخطابين الإسلامي والغربي. في حين يمكن أن يكون مدلول القرآن من الحكم وما يقصده من هذا المصطلح يختلف عن مفهومه في الخطاب السياسي الغربي.

الأسئلة ومنهجية البحث

السؤال الأساسي الذي تطرحه هذه الدراسة يتمثل في كشف قصد القرآن من مدلول كلمة «الحكومة» و«الحكومة» وحدود مداليل كل منهما. وفي هذا السياق يجب الردّ على عدد من الأسئلة والإشكاليات. ومن أبرز هذه الأسئلة ما يتمثل في الأصل الدلالي لمفهوم «حكّم» والمقصود منه في نص القرآن الكريم. فما هي الأبعاد والدلالات التي تشتمل عليها كلمة الحكومة؟ يُذكر أنّ هذه الدراسة يغلب عليها الطابع الإكتشافي وليس لديها أية فرضيات مسبقة.

سبق القول أنّ الدراسة اعتمدت في جمع البيانات على المنهج الإسنادي، كما اعتمدت في تحليل هذه البيانات وبلورة النتائج على نظرية علم الدلالات وبلورة مدلول مصطلح «الأصل الواحد» الذي صاغها العلامة المصطفوي في مجال معرفة مفردات القرآن الكريم.

١. خلفية البحث

الدراسات التي تطرقت إلى هذا المجال وشكّلت هاجساً لدى الباحثين في هذا المجال العلمي يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين نطرحهما في الجدول التالي:

الإيضاحات	المقالات	
لا تهدف معظم هذه الدراسات إلى بلورة مفهوم الحكم وإنما تطرقت إلى هذا المفهوم بصورة هامشية ولم تنظر إلى المفهوم من منظور نظرية الأصل الواحد.	خليلي (٢٠١١م) شيخ الإسلامي (١٩٩٩م) موسوي وعدد من الباحثين (٢٠٢٢م) إيزد بخش وجوادي (٢٠٢١م) إمامي وجوادي (٢٠٢٠م) زارعي وعدد من الباحثين (٢٠٢٠م)	الدراسات التي تطرقت بصورة هامشية إلى مفهوم الحكم والحكومة والحكومة
هذا النوع من الدراسات تطرق إلى نظرية الأصل الواحد، ونظرية الأصل الدلالي وروح المعنى بصورة مستقلة وكل على حدة.	عباسي مقدم، وسازشيني وموسوي (٢٠١٩م) صالح هفشجاني، فرانستي نيك وأمين ناجي (٢٠١٧م) شيوابور (٢٠١١م)	الدراسات التي تطرقت إلى نظرية الأصل الواحد

٢. المبادئ النظرية: نظرية الأصل الواحد

إنّ نظرية الأصل الواحد مستقاة من نظرية «روح المعنى» المعرفية التي بلورها العلامة حسن المصطفوي (١٢٩٧ش) وقدمها لساحة الفكر حينذاك. تقول هذه النظرية أنّ المعنى الحقيقي وروح المعاني الموجودة في مشتقات الألفاظ المختلفة هي الموضوع الحقيقي التي تهدف إليه هذه الألفاظ. وقد أشار واضع النظرية إلى

هذه المداليل الحقيقية التي تهدف إليها الألفاظ؛ إذ يرى أنّ اللفظ لا يقصد غير ما وُضع له في واقع الأمر. إذن، مضي الزمن والتغيرات التي تطرأ على مصاديق الألفاظ وظهور سياقات نصية جديدة، لم يغيّر من مداليل تلك الألفاظ ومعانيها الفُحّة ويبقى اللفظ في معناه الحقيقي الذي وضع له أول مرة (الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ج١، ص ١٣). فإذا استطعنا فصل الخصائص العارضة على الألفاظ والمترتبة عليها بصورة عرضية، حينها سنكون قادرين على معرفة روح المعاني ومداليلها الحقيقية. وبناء على هذه النظرية، جميع ألفاظ القرآن الكريم وضعت في معناها الحقيقي ولا يجوز فصل ظاهر الألفاظ عن معانيها وإضفاء معانٍ أخرى لم تقصدها هذه الألفاظ (الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ج٣، ص ٣٢٠).

وقد ظهرت نظرية روح المعنى في مجال العلوم اللغوية وفي إطار نظرية الأصل الواحد. تقول هذه النظرية أنّ الإشتقاقات المختلفة للألفاظ المختلفة، لها أصل دلالي واحد. ونظراً لخصائص المشتقات المختلفة، تتجلى نظرية الأصل الواحد في قالب حديث (فرزانه وحيدري، ١٣٩٧). لهذا يمكن من خلال تجريد المعاني المختلفة من مشتقات المفردة، الوصول إلى المعنى الحقيقي لها واستخدامها في معانٍ وسياقات مختلفة.

بناء على نظرية الأصل الواحد للعلامة المصطفوي لم نجد في اللغة العربية مفردات متطابقة تماماً من حيث المعنى بحيث نجد جميع صفات وخصائص مفردة ما، في مفردة أخرى قريبة لها. إذن جميع المفردات التي تُعتبر مفردات مرادفة من ناحية الدلالة، تتمتع بخصائص وصفات دقيقة تميّزها عن غيرها. فقد يرى العلامة أنّ دلالة اللفظ على المعنى ليست دلالة إعتبارية وإنما مرتبطة بذات تلك المفردة (المصطفوي، ١٩٨١م، ج١، ص ١٣). إذن لا يمكن أن نجد لا في القرآن ولا في اللغة العربية ما يمكن اعتبارها مفردات مرادفة ومتطابقة من حيث المعنى.

بناء على الأسس والقوانين اللغوية المذكورة آنفاً يعرف المصطفوي نظرية

الأصل الواحد على النحو التالي: «معنى الأصل الواحد هو المعنى الحقيقي والأصيل لكل كلمة اشتقت من جذورها كلمات مختلفة ويمكن سريرانها في جميع اشتقاقات الكلمة» (المصطفوي، ١٩٨١م، ج ٣، ص ١١). بناء على هذه النظرية، فإن استخدام مشتقات اللفظ للدلالة على معان مختلفة عن مبدأ الأصل الواحد ليست صحيحة؛ لأن التغييرات التي تطرأ على الأوزان والدلالات لكل كلمة لا تؤدي إلى الإختلاف مع الأصل الواحد، وإنما تضيف معان ودلالات أخرى على المفردة. لهذا إعادة جميع المشتقات وأفرع الكلمة إلى جذورها الأول هو أساس وركن نظرية الأصل الواحد.

١٧

الحكمة في القرآن السنة

أساس الحكم والحكومة والحوكمة من منظور نظرية الأصل الواحد (في ضوء الآيات القرآنية)

٣. منهج كشف الأصل الواحد في اللغة

تشرح مقدمة «التحقيق في كلمات القرآن الكريم» نظرية الأصل الواحد لدلالة اللغات للعلامة المصطفوي. لهذا يمكن من خلال الرجوع إلى هذه المقدمة ودراسة المنهج الذي تنتهجه النظرية، كشف الزوايا الغامضة منها وفهم المنهج التي تسلكه في اكتشاف دلالات الكلمات.

الخطوة الأولى: الرجوع إلى المصادر التي تنطرق إلى اختلاف اللغات والمفردات والمعاجم التي وضعت في هذا الشأن!

الخطوة الثانية: دراسة المعان المقصودة في الكتب وتمييزها عن غيرها وتحديد الدلالة الأكثر استخداماً لكل منها وفهم دلالة اللفظ عند استعماله.

١. يرى العلامة المصطفوي أن هذه الكتب على الترتيب التالي: الأول: التهذيب لأبي منصور الأزهرى (٢٨٢-٣٧٠هـ) والعين للخليل الفراهيدي (١٧٥هـ)؛ الثاني: معجم مقاييس اللغة لبن فارس (٣٩٥هـ)؛ الثالث: الجمهرة والاشتقاق لابن دُرَيْد (٢٢٣-٣٢١هـ)؛ رابعاً: صحاح اللغة للجوهري (٣٩٣هـ) ومصباح اللغة للفيومي (٥٧٧هـ)؛ خامساً أساس البلاغة والفاائق للزخشرى (٥٨٣هـ)؛ سادساً لسان العرب لابن منظور (٦٣٠-٧١١هـ) وسابعاً وأخيراً: المفردات للراغب الإصهاني (٦٥هـ).

الخطوة الثالثة: العودة إلى حالات إستخدام المفردة لإستخراج الدلالات العامة التي تناسب مع معظم دلالات الكلمة.

الخطوة الرابعة: تحديد خصائص كل مفردة وتمييزها عن غيرها مما يشبهها من ناحية الظاهر والمضمون.

الخطوة الخامسة: في هذه الخطوة يجب دراسة أسباب إستخدام القرآن للكلمة واستخراج الدلالة العامة والحقيقية وتمييزها عن المعنى المجازي.

الخطوة السادسة: في هذه الخطوة يجب الرجوع إلى أمهات الكتب العربية في علوم اللغة من الصرف، والنحو، والبلاغة إلخ..

الخطوة السابعة: هنا يجب التركيز على أصل الدلالة والعودة إلى الخطوة الخامسة، لإستخراج دلالات المفردة. نتيجة هذه الخطوات السبع هي استخراج جميع المعان والدلالات المجازية لكل لفظ وإعادتها إلى المعان والدلالات الحقيقية وتحديد علاقتها بأصل الدلالة (المصطفوي، ١٩٨١م، ج١، صص ٦-١٥، المصطفوي، ٢٠٠٦م).

٤. تحديد مفاهيم «الحكم، والحكومة، والحوكمة»

نظراً للمنهجية التي تعتمد عليها نظرية الأصل الواحد، تركز الخطوات الأولى إلى الخامسة على اكتشاف دلالة كلمة الحكومة. لهذا يجب أولاً دراسة جذور هذه الكلمة وهي «ح.ك.م». وبعد ذلك وفي الخطوة السادسة نتطرق إلى وزن هذه الكلمة لنرى دلالات وزن «فعولة» والمعنى الأصيل لمفهوم كلمة الحكومة. لنكتشف في الخطوة السابعة دلالة كلمة «الحوكمة» ومعناها الأصيل.

٤-١. البحث في معاجم اللغة المختارة

في الخطوة الأولى يجب البحث عن دلالات الكلمة والتمييز بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي لكل كلمة ونسعى لكشف المعنى الأولى والأصيل لجذور هذه

الكلمة ومشتقاتها. وقد اخترنا الكتب حسب رأي العلامة المصطفوي وحسب الترتيب الذي حدده لنا العلامة. وفي ما يلي نذكر باختصار الكتب التي استفدنا منها في الدراسة حسب ترتيب الرجوع مع ذكر العنوان الدقيق لكل منها:

جدول رقم (١): المصادر المستخدمة في استخراج معاني ومشتقات جذور «ح.ك.م»

العدد	عنوان الكتاب والعنوان
١	كتاب التهذيب (الازهري، ١٤٢١هـ، ج٤، صص ٦٩-٧١)
٢	كتاب العين (الفراهيدي، ١٤٠٩هـ، ج٣، صص ٦٦-٦٧)
٣	معجم مقاييس اللغة (ابن فارس، ١٤٠٤هـ، ج٢، صص ٩١-٩٢)
٤	كتاب الجمهرة (ابن دريد، ١٩٨٨م، ج١، ص ٥٦٤)
٥	كتاب صحاح اللغة (الجوهرى، ١٣٧٦، ج٥، صص ١٩٠١-١٩٠٢)
٦	كتاب مصباح اللغة (الفيومي، ١٤١٤هـ، ج١، ص ١٤٥)
٧	كتاب أساس البلاغة (الزنجشري، ١٩٧٩م، ج١، ص ١٣٧)
٨	كتاب الفائق (الزنجشري، ١٤١٧هـ، ج١، ص ٢٦٤)
٩	كتاب لسان العرب (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج١٢، صص ١٤٠-١٤٥)
١٠	كتاب المفردات (الراغب الاصفهاني، ١٣٧٤، صص ٢٤٨-٢٥١)

بحثنا في هذه المرحلة جذور الكلمة في المصادر المذكورة أعلاه لدراستها بالتفصيل في الخطوات التالية.

٢-٤. دراسة استخدامات الكلمة

وفي الخطوة الثانية نقوم بدراسة المعنى الأصلي في مشتقات الكلمة والمعاني الواردة لها في معاجم اللغة واستخراج الأكثر ذيوماً في الكلام وفي الآيات

الكريمة. ولهذا بعد دراسة معاجم اللغة، نسعى لرصد جذور لكل كلمة مشتقة من جذر «ح.ك.م.» لإستخراج المعنى الأصلي والمشارك بينها. وفي ما يلي جزء من الإيضاحات والتعاريف الواردة في معاجم اللغة التي سبق ذكرها في الخطوات السابقة وقد جمعنا بعضها في الجدول التالي:

الجدول (٢): استخدامات جذر «ح.ك.م.» في معاجم اللغة

مشتقات الجذر	الإستعمالات الأصلية للكلمة في معاجم اللغة
حُكْم	الحُكْمُ بالشيء: أن تقضى بأنه كذا، أو ليس بكذا، سواء أُلزمت ذلك غيره أو لم تلزمه (الراغب الإصفهاني، ١٣٧٤، ص ٢٧٤)؛ العِلْمُ و الفقه و القضاء بالعدل (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ١٢، ص ١٤١؛ الازهري، ١٤٢١هـ، ج ٤، ص ٦٩)؛ القَضَاءُ و أصله المَنع (الفيومي، ١٤١٤هـ، ج ١، ص ١٤٥؛ الجوهري، ١٣٧٦، ج ٥، ص ١٩٠١)؛ هو المَنع من الظُّلم (ابن فارس، ١٤٠٤هـ، ج ٢، ص ٩١).
حَكَمَ	أصله: منع منعا لإصلاح (الراغب الإصفهاني، ١٣٧٤، ص ٢٤٨؛ ابن فارس، ١٤٠٤هـ، ج ٢، ص ٩١؛ الفراهيدي، ١٤٠٩هـ، ج ٣، ص ٦٦)؛ العرب تقول: حَكَمْتُ بِمَعْنَى مَنَعْتُ و رددت (ابن منظور، ١٤١٤، ج ١٢، ص ١٤١؛ الازهري، ١٤٢١هـ، ج ٤، ص ٦٩)؛ القَضَاءُ و أصله المَنع يُقَالُ (حَكَمْتُ) عَلَيْهِ بِكَذَا إِذَا مَنَعْتَهُ مِنْ خِلَافِهِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ ذَلِكَ و (حَكَمْتُ) بَيْنَ الْقَوْمِ فَصَلْتُ بَيْنَهُمْ (الفيومي، ١٤١٤هـ، ج ١، ص ١٤٥)؛ يُحَكِّمُ أَي قَضَى (الجوهري، ١٣٧٦، ج ٥، ص ١٩٠١).
حكيم	العالم و صاحب الحِكْمَةِ (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ١٢، ص ١٤٠) و المتقِنُ للأُمُور (الجوهري، ١٣٧٦، ج ٥، ص ١٩٠١)؛ يقال للرجل إذا كان حكيمًا: قد أَحْكَمْتَهُ التجارب (الازهري، ١٤٢١هـ، ج ٤، ص ٧٠).

الإستعمالات الأصلية للكلمة في معاجم اللغة

مشتقات
الجذر

<p>إصابة الحق بالعلم والعقل، فالحكمة من الله تعالى: معرفة الأشياء و إيجادها على غاية الأحكام، و من الإنسان: معرفة الموجودات و فعل الخيرات (الراغب الإصفهاني، ١٣٧٤، ص ٢٤٩)؛ منعُ صاحبها من أخلّاقِ الأرزّال (الفيومي، ١٤١٤هـ، ج ١، ص ١٤٥)؛ الحكمة: مرجعها إلى العدل و العلم و الحلم (الفراهيدي، ١٤٠٩هـ، ج ٣، ص ٦٦)</p>	<p>حكمة</p>
<p>من يحكم بين الناس (الراغب الإصفهاني، ١٣٧٤، ص ٢٤٩)؛ الحاكم يمنع الظالم من الظلم (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ١٢، ص ١٤٤؛ الأزهري، ١٤٢١هـ، ج ٤، ص ٦٩).</p>	<p>حاكم</p>
<p>حكمتُ الرجلُ تحكيمياً، إذا منعتهُ مما أراد (الجوهري، ١٣٧٦هـ، ج ٥، ص ١٩٠٢)؛ حكمتُ بمعنى منعتُ و رددت (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ١٢، ص ١٤١)؛ حكمتُ فلاناً تحكيمياً منعتُهُ عما يرى (ابن فارس، ١٤٠٤هـ، ج ٢، ص ٩١).</p>	<p>تحكيم</p>
<p>الحاكم المتخصص (الراغب الإصفهاني، ١٣٧٤، ص ٢٤٩).</p>	<p>حكم</p>
<p>الذى لا اختلاف فيه و لا اضطراب و ما لا يعرض فيه شبهة من حيث اللفظ، و لا من حيث المعنى (الراغب الإصفهاني، ١٣٧٤، ص ٢٥١)؛ المحكّم الذى لا اختلاف فيه و لا اضطراب (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ١٢، ص ١٤١)؛ سُمي مُحكِّماً لأنه لم ينسخ منه شيء (الزنجشيري، ١٤١٧هـ، ج ١، ص ٢٦٤).</p>	<p>محكم</p>
<p>تحاكموا الى الحاكم (راغب اصفهاني، ١٣٧٤، ص ٢٤٩).</p>	<p>تحاكم</p>
<p>صار مُحكِّم (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ١٢، ص ١٤١)؛ وثق (الفراهيدي، ١٤٠٩هـ، ج ٣، ص ٦٧).</p>	<p>استحكام</p>

مشتقات الجزر	الإستعمالات الأصلية للكلمة في معاجم اللغة
إحكام	أَحْكَمْتُهَا: جعلت لها حكمة (الراغب الإصفهاني، ١٣٧٤، ص ٢٤٨)؛ منعه من الفساد (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ١٢، ص ١٤٣)؛ أَحْكَمْتُ الشَّيْءَ بِالْأَلْفِ أَتَقَنَّهُ (الفيومي، ١٤١٤هـ، ج ١، ص ١٤٥)
محكوم	قال: و فرسٌ محكومٌ: في رأسها حكمة (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ١٢، ص ١٤٤؛ الازهري، ١٤٢١هـ، ج ٤، ص ٦٧).
محاكمة	حاكمتنا فلاناً إلى الله أي دعونا إلى حكم الله (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ١٢، ص ١٤٢؛ الازهري، ١٤٢١هـ، ج ٤، ص ٧١)؛ بك حاكمت أي رفعت الحكم إليك ولا حكم إلا لك (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ١٢، ص ١٤٢).

المعاني والدلالات الواردة في الجدول تعتبر المفاهيم الأساسية للكلمة قاسماً مشتركاً لهذه المشتقات. ومن بينها تجدر الإشارة إلى: «البنية الخارجية غير القابلة للنفوذ»، و«الصيانة»، و«الإتقان»، و«عدم الإختلاف والإضطراب»، و«الوثوق»، و«العدل والتوازن والإبتعاد عن الإفراط والتفريط». هذه الدلالات تعتبر القاسم المشترك والأصل الدلالي الواحد الذي سوف تنطبق إليه في ما يلي.

٣-٤. استخراج المعنى العام

نسعى في الخطوة الثالثة وبالنظر إلى معاني المشتقات أن نستخرج المعنى العام والجامع لكل مشتقات الكلمة. بحيث يوجد هذا المعنى في كل دلالات الكلمة واستعمالاتها. وسوف يُضاف إليه معنى جديداً بالنظر إلى الإشتقاق وموضع الإستمخدام.

وفقاً لاستعمالات المعاجم، استُخدمت كلمة «الحكم» بمعنى القضاء على

أساس العدالة ومنع الظلم. فالعدالة تشير إلى التوازن الذي لا يعرف الإفراط والتفريط بحيث لا يشوب هذا التوازن أي خلل خارجي أو إضطراب داخلي. إذن، العدالة حالة تخلو من أي نوع من الإفراط والتفريط. فقد ورد في معنى «حكم يحكم» منع الشيء لإصلاحه. وإصلاح الشيء هو إيجاد التوازن فيه وإبعاده عن الخلل والإضطراب، ولا يمكن الوصول إلى هذه الحالة إلا من خلال إنشاء توازن وتحاشي الشيء عن الإفراط والتفريط. وقد نجد نفس المعنى في خمس مشتقات من هذا الجذر وهي «حاكم»، و«محكوم»، و«تحكيم»، و«تحاكم»، و«محاكمة». بمعنى أنها تتضمن معنى القضاء بناء على العدل ومنع الظلم؛ والإختلاف الوحيد في دلالاتها هو الوزن والشكل الخارجي. مثلاً تكون كلمة «حاكم» على وزن فاعل، والمحكوم على وزن «مفعول» وهو من يقبل الحكم. أما كلمة «تحكيم» فهي على وزن تفعيل وتعني الحكم الشديد والباقي. أما «تحاكم»، و«محاكمة» على وزني تفاعل ومفاعلة فقد تعينان المشاركة والعمل الصادر من عدة أفراد في ما يتعلق بالحكم. وتعني كلمة «حكم» الحكم وثبوت هذه الصفة على الحاكم ولهذا يقال لهذا الحاكم المتخصص في الحكم.

لكن كلمتي «حكمة»، و«حكيم» فقد أستخدمتا في معانٍ مشابهة. و«الحكيم» هو صاحب الحكمة وامتقن الأمور بحيث بلغ درجة من العلم والحلم والعدل مكّنه من إتقان شؤونه وإنشاء توازن بينها وترجم الأقوال إلى أفعال من دون أن يتخلل عمله خلل أو إضطراب. إذن «الحكمة» نوع خاص من الحكم القائم على الحلم والعلم والعدل ويسمى صاحبه «الحكيم» الذي أنشاء توازن وتناغم بين أموره ولا تجد في عمله إفراطاً ولا تفريطاً في شيء ولا تجد صفة الرذيلة في فعله. أما كلمة «إحكام» فهي أيضاً تعني الإتقان وهي منح صفة الحكمة للشيء. إذن كلمة «محكم» وهي إسم مفعول عبارة عن هيئة الأفعال وتعني الإتقان الذي لا يوجد إضطراب في حكمه. أما كلمة «الإستحكام» فهي تعني نفس الإتقان والإحكام. إذن نظراً لهذا الشرح وتجريد المعنى الجامع من الإستخدامات المختلفة، يمكن

شرح المعنى الأصلي والأساسي لجذر كلمة «ح.ك.م» على النحو التالي: «الهيئة الداخلية المتقنة، والمتعادلة، والمتناغمة التي لا يتخللها ظلم أو خلل أو إفراط أو تفريط». ويشير المعنى الجامع هذا أنّ جذر «ح.ك.م» يحتوي على ثلاث دلالات يجب توفرها وهي: ١- العدالة، ٢- إستحكام الهيئة الداخلية، ٣- المنع من الظلم، والخلل، والإضطراب والإفراط والتفريط.

٤-٤. شرح الكلمات المشابهة

الخطوة الرابعة هي عبارة عن مرحلة لفهم دقيق وملبوس للمفردة والدلالات الأصلية للكلمات المتشابهة في ظاهرها والتي تترادف مع جذر «ح.ك.م». ووفقاً لهذا الأصل الوارد في مستهل الدراسة، ونظراً إلى أنّه لا توجد كلمات متشابهة تماماً في النص القرآني، فإنّ الله سبحانه وتعالى لا يستخدم كلمتين في معنى واحد. ذلك لأنّه لو كانت تشير الكلمتان إلى دلالة واحدة، فإنّ استخدامها سوف يلغى ولا يجوز وضعها في اللغة (المصطفوي، ٢٠٠٦م، ص ٧٦). إذن نظراً لهذه الفرضية المسبقة، يجب تحديد دلالات كل مفردة وتمييزها عن دلالات الكلمات الأخرى وتأطير كل دلالة بإطار واضح والملاح.

لقد حدّتنا دراسة المعنى السائد لجذر «ح.ك.م» ومشتقاتها، نحو إحصاء المفردات المرادفة دلاليّاً لمشتقات هذه الجذر وآلية إستخدامها في النص القرآني. ونظراً للمعنى الأصلي الذي تجلّبه، قمنا بدراسة العلاقة التي تربط بين معنى هذه المفردات وجذرها «ح.ك.م» ورصد همزة الوصل بين الجذر والمشتقات. وهذه الكلمات هي: «القضاوة، والأمر، والإتقان، والمُلك، والفتوى، والمنع، والولاية، واليقين، والسلطنة». وجذور هذه الكلمات هي: «قضى، وأمر، وتقن، وملك، وفتى، ومنع، وولي، ويقن، وسلط». وفي ما يلي نسلط الضوء على دلالة هذه الكلمات ورصد العلاقة بينها حسب نظرية العلامة المصطفوي والمعان التي اكتشفها لها.

جذر «ق.ض.ي»

لقد ورد جذر «ق.ض.ي» في آيات عديدة في القرآن الكريم وتشتمل على مصاديق مختلفة تبدو في ظاهر معناها مختلفة ومتفاوتة، إلا أنها تدلّ على أصل دلالي واحد وهو: «الإتمام وبلوغ نهاية الأمر قولاً وفعلاً» (المصطفوي، ١٩٨١م، ج٦، ص ٢٢١). إن الفرق بين «قضى» و «حكم» يكمن في أنّ كلمة «قضى» تعني الإلتفاء والإتمام، بينما كلمة «حكم» تقصد الإلتقان في الهيئة الداخلية وعدم النفوذ داخلها. فقد يقول الله في بعض الآيات ومنها الآية ٥٥ من سورة آل عمران: «فَأَحْكُم بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ». وكما يتضح من معنى الآية، يضمن الأحكام والإلتقان في أمر الله وحكمه الإتمام والإلتفاء ونفاذ الأمر ولهذا يتضمن معنى القضاة أيضاً.

٢٥

الحكمة في القرآن السنة

أساس الحكم والحكومة والحكومة من منظور نظرية الأصل الواحد (في ضوء الآيات القرآنية)

جذر «ا.م.ر»

جاءت كلمة أمر ومشتقاتها في مواضع كثيرة من القرآن الكريم. وعند دراسة معناها الأصلي وموضع استعمال جذرها «ا.م.ر» نجد أن دلالتها الأصلية هي: «الطلب والأمر باستعلاء». ومعنى الطلب والإستعلاء هو الجزء الأساس للمعنى «أمر» بحيث نجده حاضراً في جميع مشتقاتها (المصطفوي، ١٩٨١م، ج٩، ص ٢٥٩). ما نلاحظه في بعض إستعمالات جذر «ح.ك.م» هو ضرورة تضمينها معنى المنع والحظر. ففي هذه الظروف يمكن أن يكون الممنوع عنه يتضمن أمراً مخالفاً لما أريد له. لهذا ضرورة معنى جذر «ح.ك.م» هو الأمر أيضاً. ففي هذه الحال سيكون المعنى الضروري لها نفس معنى جذر «أ.م.ر» والجذران يتضمنان معنى متقارباً. فقد يقول الله عز اسمه في مستهل سورة المائدة: «أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَلَّ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ». يقول بعض مترجمي الآية: بما أنّ معنى كلمة «يحكم» ينطلق من منطلق المشرع ومن نطقها في مقام التشريع، فإنها تشمل معنى الأمر والنهي أيضاً. لأن التشريع

يتضمن الأمر والنهي. كما أن الأمر بالشيء يضمن النهي عما هو خلافه؛ ولهذا ترجمها المترجمون بمعنى الحكم والأمر (فولادوند، ١٩٩٧). بيد أن أصل معنى جذر «أ.م.ر» كما هو واضح، ولأنه خلافاً لجذر «ح.ك.م» يتضمن الطلب ويخلو من صفة الإتيان والعدالة وعدم الإضطراب، فهو يختلف عن جذر «ح.ك.م» اختلافاً واضحاً.

جذر «ت.ق.ن»

معنى كلمات مثل الإتيان هو جزء من معاني مشتقات جذر «ح.ك.م». ودراسة استعمالات هذه المفردة، تدلنا على أن معنى «الإحكام والتثبيت» هو المعنى الأصلي والأساسي لهذا الكلمة وجذرها (المصطفي، ١٩٨١، ج ٢، صص ٧-٨).

جذر «م.ل.ك»

نجد جذر ملك في كلمات مثل المالك، والمُلك، والملكوت، والملائكة وقد وردت في مواضع كثيرة من القرآن الكريم. ونظراً لاستعمالات هذه المفردة، فإن الأصل الدلالي لهذا الجذر هو: «التسلط والإختيار على الشيء» (المصطفي، ١٩٨١، ج ٦، ص ٢٧٣). إن جذر «م.ل.ك» خلافاً لجذر كلمة «ح.ك.م» التي تشير إلى الهيئة الداخلية المتقنة والخالية من الإضطراب، يشير إلى السلطة والهيمنة فقط. فإعتبر في الإستخدامات مرادفاً لهذه الكلمة، هو كلمات مثل المالك والحاكم؛ بيد أن الفرق بين الإثنين يكمن في أن معنى المالك يقتصر على السلطة على الملك، بينما يتضمن معنى الحاكم من يصدر الأحكام العادلة والمتقنة.

جذر «ف.ت.ي»

من بين الكلمات التي تُعد قريبة دلالياً إلى معنى الحكم هي كلمة «الفتوى». والأصل الدلالي لجذور هذه الكلمة «ف.ت.ي» هو «الأمر التام الذي ينهي

موضوعاً خارجياً أو أمراً روحياً» (المصطفوي، ١٩٨١م، ج١٠، ص ١٨٥). هذا في حين أنّ جذر كلمة «ح.ك.م» يتضمن معنى الهيئة الداخلية المتقنة التي لا يشوبها إضطراب. إذن عند الحديث عن أوجه الفرق بين جذر كلمة «ف.ت.ي» تجذر الإشارة إلى أنّ هيئة كلمة الفتوى ومضمونها لا يتضمن دلالة العدل والإستواء.

جذر «م.ن.ع»

من بين الدلالات المنسوبة إلى جذر «ح.ك.م» في استعمالاتها السائدة في معاجم اللغة هي المنع. إنّ الأصل الدلالي لجذر «م.ن.ع» هو: «إنشاء ما يمكن بواسطته الإمتناع عن العمل رغم القدرة على إنجازه. أو إنشاء ما يمكن بواسطته وقف العمل عن سريانه» (المصطفوي، ١٩٨١م، ج١١، ص ١٨٠). يبدو أنّ علاقة جذر «م.ن.ع» مع جذر «ح.ك.م» تدرج ضمن دائرة العموم والخصوص من وجه. بمعنى أنّه لو كان المنع نتيجة النظم والإعتدال الداخلي، فهو ضرورة الحكم وإلّا فليست له دلالة سوى المنع عن الحكمة.

جذر «و.ل.ي»

إنّ جذر «و.ل.ي» في القرآن الكريم قد استخدم في كلمات مثل الولي، وأولياء، والمولى، والتوليّ، والأولى و... . اما معنى الأصل الواحد لجذر «و.ل.ي» حسب رأي العلامة المصطفوي هو «وقوع الشيء وراء شيء آخر مع وجود علاقة بينهما» (المصطفوي، ١٩٨١م، ج١٢، ص ٢٠٣). فقد نشاهد في جذر «و.ل.ي» أنّ معنى كلمة «الوالي» ترادف «الحاكم». وسبب إعتبارهما مترادفان في بعض المواضع هو أنّ المفردتين تتضمنان علاقة ثنائية بين الوالي والحاكم وبين الرعية من جهة أخرى. بينما دلالة كلمة الوالي تقتصر على وجود علاقة بين الوالي والرعية؛ بينما كلمة «الحاكم» تتضمن دلالة علاقة الحاكم بالرعية من حيث إنشاء الحكم والعدالة وإستتباب الأمن في المجتمع.

جذر «ي.ق.ن»

وقد ورد في معاجم اللغة عن استعمال كلمة اليقين بأنها جزء من معانٍ اشتقاقاً جذر «ح.ك.م». فدراسة استعمالات هذه الكلمة توحى لنا أنها تعني: «العلم الثابت في النفس الذي لا يزحزحه الريب والشك لما يستوعب من سكينته وطمأنينة في قرارته». وهذا المعنى هو المعنى الأصل والأساس للكلمة حسب رأي العلامة (المصطفوي، ١٩٨١م، ج١، ص ٢٦٢). كما توحى لنا دراسة مشتقات جذور «ح.ك.م»، و«ي.ق.ن» أنّ كلمات مثل «الحكمة»، و«اليقين» بما أنّها تتضمن دلالة العلم ودرء الشك، فإنّها دلالات تبدو متشابهة، إلّا أنّ اليقين جزء من العلم ووصف العقيدة، في حين أنّ مشتقات جذر «ح.ك.م» يمكن أن تكون وصفاً لكل شيء. مثل وصف البناء المحكم، والهيئة المحكمة إلخ.

جذر «س.ل.ط»

كلمة السلطان من الكلمات التي تقترب دلاليّاً إلى معنى الحاكم إلى حد بعيد. فقد وردت هذه الكلمة في القرآن في مواضع عديدة والأصل الدلالي لها هو: «التمكن المصحوب بالتفوق والهيمنة، سواء كانت قاهرة أم لم تكن» (المصطفوي، ١٩٨١م، ج٥، ص ١٧٨). ومن بين مشتقات جذر «ح.ك.م» و جذر «س.ل.ط» نرى أنّ مشتقات حاكم وسلطان من كل منهما قد استُخدما كمرادفين ومتعادلين دلاليّاً. وسبب هذا الترادف هو أنّ كلا الكلمتين تتضمنان معنى القدرة على إصدار الحكم، مع الفرق أنّ السلطان يتضمن دائماً معنى التفوق والهيمنة، في حين لم يكن هذا المعنى ضرورياً ولازماً لأنواع التفوق الأخرى.

التدقيق في أصل دلالة جذر «ح.ك.م»

سبق ورأينا أنّ تقييم النسبة الدلالية لمعنى جذر «ح.ك.م» مع الجذور التي تبدو قريبة لهذا الجذر من ناحية الدلالة، يقربنا إلى المعنى الدقيق وتحديد الدلالة

الأصلية لهذا الجذر ومشتقاته. هذا لأنّ التطرق إلى الدلالات والمفاهيم المشابهة والقريبة لدلالة جذر «ح.ك.م» وذكر أوجه الفرق والإختلاف بينها، يمكن أن يبلور لنا الصورة الصحيحة لهذه الدلالة بكل ملامحها التفصيلية.

توحي لنا هذه المقارنات أنّ معنى جذر «ح.ك.م» يوحي بما يلي: «الهيئة الداخلية المتقنة والمتساوية والمتناغمة والبعيدة كل البعد عن الخلل والإضطراب الذي يحول بين الفساد والزوال». هذا يعني أن كل ما يتصف بدلالة «ح.ك.م»، ستكون له صياغة متماسكة وهيئة متناسقة تنصف بالإتقان، والتوازن، وانعدام الخلل والفساد، والإفراط والتفريط أو الزيادة والنقصان. إذن كل ما يكون خارج هذه الصفات ويضاف إلى هذا المعنى في مشتقات جذر «ح.ك.م»، إما أن يكون جزءاً من المعنى أو أن تكون العلاقة بين هذه المعان وبين جذر «ح.ك.م» علاقة عموم وخصوص من وجه، أو أن يكون المعنى نفس المعنى اللازم لجذر كلمة «ح.ك.م».

عندما يصبح الفرد أميراً فيأمر وينهى ويُطاع، فهو في الواقع يفرض إرادته باستعلاء ويكلم الأفراد من موقع العلو والتفوق. ففيه هذه الحال، لم تكن العلاقة بالضرورة علاقة متوازنة ومتقنة. في حين نرى أن صفات الحكومة، والحاكم، والحكيم هي صفات متقنة، ومتوازنة، ومتناغمة وتنطلق من منطلق الحكمة لتوحي بعدم الفساد والزوال. إذن، إصدار الفتوى أمر يوحي بإنهاء الأمر ونهايته. لكن لم نر فيه مثل الأمر والقضاء، هيئة داخلية متقنة. إلا أنّ القضاء الإلهي بما أنه يصدر من الذات الإلهية، فهو متقن ومتماسك ولا يتخلله خلل أو نقص؛ لكن المقصود هنا هو صفة الإنهاء وقضاء الأمر مجمله. أما جذر كلمة الإتقان واليقين فهي لها علاقة عموم وخصوص من وجه مع جذر «ح.ك.م»، مع الفرق أنّ اليقين يقتصر على جنس الإعتقاد والعلم، بينما معنى جذر «ح.ك.م» يتضمن وصف كل ما يندرج ضمن معنى الهيئة الداخلية المتقنة والمتناسقة والمحكمة القتل.

ما يمكن أن نستشفه من مجموع هذه المقارنات هو أن معنى جذر «ح.ك.م»، يتضمن معنى الهيئة الداخلية المتقنة، والمتناسقة، والمقارنة التي لا يشوبها أي خلل أو نقص أو إفراط أو تفريط. لهذا بشكل عام، ما عدا هذه المفردة، نرى أنّ جميع هذه الكلمات تتقارب بشكل أو بآخر مع معنى الأصل الواحد لجذر «ح.ك.م» وكل منها يشير إلى جزء من دلالاتها ومعانيها.

٥-٤. فهم الأصل الدلالي في الآيات الكريمة

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى أصل المعنى المكتشف والدلالة الواضحة لكل من هذه الجذور. لهذا بعد عرض الدلالة المكتشفة على آيات القرآن الكريم، نسعى للفصل بين الدلالة الحقيقية عن الدلالة المجازية للوصول إلى المعنى الخالص والضح لكل جذر. ثمّة الكثير من الآيات التي استفادت من مشتقات جذر «ح.ك.م.» في نصوصها وتعاييرها. لهذا بعد إحصاء هذه الآيات وعدّها بصورة كاملة، سوف نختار ثمانية حالات منها حسب دلالاتها على المعان المختلفة لكل مشتقة. وقد اعتمد الباحثون في استخراج هذه الدلالات وصحة الترجمة إلى الفارسية على كتاب «تفسير واژگان قرآن کریم» (روحي وفاضل بخش، ١٣٩٨ ش) وكتاب «تفسير روشن» (المصطفوي، ١٣٨٠ ش، ج ٨).

«مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ» (الانعام، ٥٧).

يقصد من معنى الحكم في هذا السياق العدالة وتحاشي الإفراط والتفريط. فقد يتحدّى المشركون الذات الإلهية بتعجيل العذاب، وهذا يدلّ على أنّ الله تعالى لا يُنزل العذاب على أحد ما لم يستعجله الشخص وهذا بسبب البناء المتقن للإرادة الربانية التي تخلو من كل عيب (المصطفوي، ١٩٨١ م، ج ٨، ص ١٢). ففي الواقع طلب التعجيل في العذاب، والإفراط في الأمر والإخلال بالتوازن يحدث عند تحقق العذاب ونزوله، وأنّ تحقق الإرادة الإلهية بعيدة كل البعد عن الإفراط وأقرب ما تكون إلى الحكمة.

«وَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ» (البقرة، ٢٥١).

«الحكمة» على وزن المصدر النوعي وتعني نوع من الحكم المتقن. في الواقع ما أتاه الله لعبده داوود، يفوق الملك والسلطة على العباد والبلاد، وهي موهبة ربانية سامية تُسمى الحكمة التي وهبها الله لعبده. ونظراً لأنّ الهدف من الحكم هو بسط العدل والقسط، فإنّ إعطاء الملك من دون الحكمة لداوود لا طائل تحتها. لهذا حكمة داوود ستؤول إلى إستتباب العدل وبسط العدالة الإجتماعية في الرعية (المصطفوي، ١٣٨٠ش، ج٣، ص ٢٨٨).

«وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ» (المائدة، ٤٢).

تعني الحكمة و«أحكم» الأمر الذي يُصدر بإتقان وعدل بعيداً عن الإفراط والتفريط. فالآية تريد القول أنّه عند توفرّ الظروف وتهيئة الشروط الإجتماعية، فإنّ النبي سيكون قادراً على أن يحكم المجتمع اليهودي بالقسط والعدل وهذا هو حكم الله المتقن الذي لا يشوبه عيب (المصطفوي، ١٩٨١م، ج٧، ص ٨٢). النقطة الهامة هنا هي أنّ هذه الآية ذكرت كلمة القسط للتأكيد على معنى العدالة في طيات فعل «أحكم». بتعبير آخر، ضرورة الحكمة، هو الحكم المصحوب بالقسط والعدالة الإجتماعية، فإن لم يصطحب الحكم بالقسط والعدالة، فإنّه سيتعارض مع الحكمة الإلهية.

«هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ» (آل عمران، ٧).

تعني كلمة «محكمات» وهي جمع المحكمة وفي باب الإفعال، الشيء المتصف بصفات الإتقان والتوازن والتناغم الذي يتغلغل في الصميم من دون اضطراب. بحيث لا يدع مجالاً للشك والشبهة. والنقطة التي تقابل هذا الشك هي الإضطراب وانعدام الإتقان (المصطفوي، ١٩٨١م، ج٤، ص ٧٧). إذن الآيات المحكمات هي الآيات المتقنة والثابتة المزودة بمدلول القطع والحسم الذي لا يتخلله اضطراب ولا تشوبه شبهة.

«يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ» (النساء، ٦٠).

الكلمة المقصودة هنا هي كلمة يتحاكموا؛ و«تحاكم» على وزن تفاعل هو القيام بعمل الحكم بصورة مستمرة وثنائية (مصطفوي، ١٣٨٠، ج٦، ص٤٣). ونظراً إلى أنّ الله تعالى أمر بكفران الطاغوت أي محوه بصورة لا يمكن مشاهدته، فإنّ موضوع التحاكم إلى الطاغوت والإحتكام إليه قد اندثر وطُمس ولا مجال للجوء إليه ليحكم بين متخاصمين. إذن الرجوع إلى الطاغوت والإحتكام إليه أمر مرفوض ويتنافى مع العدل بسبب أنّ الحكم لله وحده ولا يشركه أحد في حكمه.

«وَأَنْتَ أَكْرَمُ الْحَاكِمِينَ» (هود، ٤٥).

الحكم وهو الأمر عبارة عن صياغة وهيئة داخلية متقنة تخلو من الإضطراب. والحاكم هو من يخلق بيئة للمحكومين تساعدهم على العيش بسلام من دون الوقوع في الإفراط والتفريط والتواني. فكلمة أحكم تميز صاحبها عن غيره من الحاكمين بسبب إتقان هذا الحكم وبلوغه أعلى درجات اليقين بحيث لا يشوب حكمه خطأ أو زلّة.

«إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» (البقرة، ١٢٩).

العزة هنا تعني التفوق على من هو أدنى منزلة وشأناً (المصطفوي، ١٩٨١، ج٢، ص١٧٤). ونظراً لأنّ الحكيم هي صفة، فإن حكومته تعالى هي حكومة متقنة لا يشوبها خلل، بل هي القدرة والقوة المطلقة التي لا تعرف الضعف والخور ولا ينقصها أدنى نقص (المصطفوي، ١٣٨٠، ج٢، ص١٧٤).

«أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْماً» (الأنعام، ١١٤).

الحكم هنا صفة مشبهة للحكم وتعني ثبوت الحكمة. والمقصود أنّ الله عالم وغني عن الحكمة بل هو الحكيم المطلق. ولهذا يتساءل هل تطلبون من دون الله حكماً لكي تتبعوه (المصطفوي، ١٩٨١، ج٨، ص١٤١).

٤-٦. كشف أصل دلالة كلمة «حكومة»

نظراً إلى أننا تطرقنا إلى أصل دلالة جذر «ح.ك.م» في الخطوة الثالثة، وتوسّعنا في شرحها والبحث فيها في الخطوة الرابعة والخامسة، وأيضاً نظراً لإعتماد وزن «فعولة»، فإننا في هذه الخطوة سوف نتطرق إلى المعنى العام وأصل دلالة كلمة «الحكومة» لتبيين تفاصيلها.

بالنظر إلى أنّ ظاهر وزن «فعولة» هو نوع من المصدر السماعي، فإنّ الفرق بين معنى المادة ومعنى الهيئة لا يتحقق، لذا يمكن الفصل بين مادة المصدر وبين دلالتها. نتيجة هذا القول أنّ المعنى العام الذي يجمع جميع مصاديق المصدر سيكون معدوماً وهيئة «فعولة» لا تحمل معنى سوى معنى المادة التي تتكون منها (جمالي، ٢٠١٨م، صص ٢٥-٢٦).

سوف تتجلى لنا دلالة كلمة الحكومة عند إمعان النظر في جذر «ح.ك.م» وأصل دلالة الهيئة والمصدر لوزن «فعولة». وبناء على هذه التمهيدات، يمكن القول أنّ أصل دلالة كلمة الحكومة هي كما يلي: «الهيئة الداخلية المتقنة، والمتوازنة، والمتناغمة التي لا يشوبها خلل أو إفراط أو تفريط». هذا الأصل الدلالي في الإستعمال، سيضاف إليه المعنى الخارجي والإجتماعي وسيطلق على المجتمع المتناسك والعاقل والتوازن الذي لا يخضع للظلم، معنى الحكومة لما تحمل من دلالة الإحكام والإتقان والتوازن.

٤-٧. كشف دلالة كلمة «الحكومة» بناء على أصل دلالة كلمة «الحكم»

بناء على كشف دلالة كلمات «الحكم»، و«الحكومة»، سوف نسعى في هذا المضمار لرصد دلالة كلمة «الحكومة» من منظور القرآن الكريم. حسب بعض الدراسات تعني الحكومة لغوياً إدارة الشؤون وتنظيمها وإنشاء علاقة متناسقة بين المواطنين والحكومة (ميدري وخيرخواهان، ١٩٨٤م، ص ٢٥٨). بتعبير آخر، الآلية القادرة على تنظيم القدرات والطاقات في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص،

والمجتمع المدني وإنشاء توازن بينها لتحديد الأهداف والقرارات وتنفيذ المخططات على المستوى الوطني، والإقليمي وتعزيز المشاركة الفعالة، هي إحدى تجليات الحكمة (ويبي، ٢٠١٣م، ص ٩٨). تقول موسوعة أكسفورد حول الحكمة بأنها تعني إدارة البلد والسيطرة على الشركة والمنظمة وتنظيم شؤون كل منها (قليبور، ٢٠٠٥م، ص ١١٢، زاهدي وبرايمي، ٢٠١٣م، ص ٣١).

الحكمة في الواقع هي مزيج من كلمتي «الإدارة» و«الحكم» وتعني إدارة الحكم. إذن لكي نكتشف المعنى القرآني لهذه المفردة يجب أن نكشف أولاً أصل دلالة كلمة «الحكم». نظراً إلى أن إدارة كل شيء تعني تسيير شؤونه، فإن تسيير شؤون الحكم تعني تطبيقه على أرض الواقع في المجتمع. وبناء على هذا المعنى القرآني فإن الحكمة تعني «تطبيق نظام عادل ومنتقن يخلو خلوّاً تاماً من الخلل والظلم والفساد».

إذن، بناء على هذا المعنى، فإن الحكمة هي تطبيق نظام قائم على الحكمة، وتمتع جميع مفاصله بالقوانين الصارمة وشديدة الإلتقان. ونتيجة هذا القول أن مصدر الحكمة يجب أن يكون متقناً ومحكماً ويتمتع بأدق الخطط الصارمة لضمان حياة إنسانية راقية وعادلة. وهذا المصدر ما هو إلا الكتاب السماوي الذي أنزل على الرسول الأكرم (خامثي، ١٣٩٩/١٢/٢١). ونظراً إلى أن الكتاب السماوي يجب أن يكون مصدر الحكمة، فإن إنشاء مثل هذا النظام يتطلب وجود بني تحية متماسكة تشكل اللبنة الأساسية لهذا النظام. ووفقاً لتعاليم القرآن الكريم، فإن الإيمان الواعي، والتوحيد، والولاية يمكن أن تشكل معاً هذه البنية التحتية لإنشاء مجتمع مثالي عادل (خامثي، ١٣٩٧).

من جانب آخر، وبناء على معنى الحكمة من منظور القرآن الكريم، فإن إدارة الشؤون وتطبيقها يجب أن تكون من منطلق الحكمة والعدالة، وأن تكون بعيدة تماماً عن الظلم والعسف. إذن الحكمة الحكيمة يجب أن تكون قائمة على ركائز أساسية أهمها وأبرزها العقل والعدل. ونتاج تأسيس مثل هذا النظام هي مجتمع

عادل وترية مواطن ولائي وعادل. وقد تقوم الحكمة على أساسين وركيزتين هما الأمة والإمامة. عندها ستكون حكمة نابعة من العقل والعدل وتجلى فيها أزهى أنواع العدالة.

لاغرو أن إحدى نتائج هذه الحكمة وتطبيق الشرائع الإلهية، هي تحقق الغاية القصوى من الخلق وهي التوحيد والحكومة الإلهية المطلقة التي تبسط سيطرتها على عالم التشريع والتكوين (خامني، ١٣٩٩/١٢/٢١). ومن نتائج الفردية الأخرى يمكن الإشارة إلى تزكية الروح البشرية وتطهيرها من الدنس والإرتقاء بها إلى أعالي عالم الروح؛ أما اجتماعياً فيمكن الإشارة إلى استتباب العدالة الاجتماعية في كافة شؤون الحياة (خامني، ١٣٩٩/١٢/٢١).

٣٥

الحكمة في القرآن السنة

أساس الحكم والحكومة والحكومة من منظور نظرية الأصل الواحد (في ضوء الآيات القرآنية)

٨-٤. تطبيق الأصل الدلالي لمعنى الحكومة والدلالة القرآنية من معنى أسس الحكومة

في كلام آية الله الخميني

مع بلورة دلالة كلمة «الحكومة» نسعى في هذه المرحلة لتسليط الضوء على تفاصيلها ومقارنتها مع استعمالاتها في كلام الإمام الخميني قائد الثورة الإسلامية.

من بين أهم أهداف الذات الإلهية من إرسال الرسل هو إقامة حكومة ونظام سياسي أو سلطة (خامني، ١٣٩٩/١٢/٢١). فقد تستمد هذه الحكومة شرائعها من كتاب الله، وجميع القوانين الاجتماعية تستمد وجودها من هذا الكتاب (خامني، ١٣٩٩/١٢/٢١). إذن يرى الإمام خامني أن الحكومة هي عبارة عن نظام سياسي حكيم قادر على تقديم خطط وأهداف دقيقة ومتقنة لتسيير شؤون الحياة الاجتماعية بكل عدل وبعيداً عن الظلم والعسف.

يقول آية الله خامني في لقاءاته أن التقوى والعدالة يشكلان اللبنة الأساسية للحكومة الإسلامية؛ وكما يتضح من خلال حديثه، الحكومة هي نظام يسعى لتطبيق العدالة، وإن فشل في تحقيق هذا الهدف، فسوف يفقد شرعيته ولا

يمكن وصف هذه الحكومة بالحكومة الإسلامية، فإن وصفت بهذه الصفة فهي من باب المجاز لا الحقيقة (خامثي، ٢٦/٩/١٣٨٢).

نظراً لما ورد في حديث آية الله خامثي بتاريخ ١٤٠٠/١٢/١٩ يتضح أنّ معنى الحكومة من وجهة نظره يختلف تماماً عن معناها السائد والمتداول بين الأوساط الإجتماعية التي تستقي هذا المعنى من مبادئ غير قرآنية. فقد يرى الإمام أنّ هذه الحكمة تستند إلى المبادئ الروحية والدينية. كما أنّ تحاشيها عن الظلم يعد أبرز صفة تتصف بها هذه الحكومة وهو نابع من التزامها بالعدالة. وهذا يتطابق تماماً مع المعنى القرآني من كلمة الحكمة (خامثي، ١٩/١٢/١٤٠٠).

خلاصة البحث والنتائج

الدلالات التي يمكن استخراجها من معنى الحكومة، جديرة بإكمال مفهوم هذه الدلالة. فالحكومة هي عبارة عن صياغة متقنة و متماسكة الأجزاء داخلياً وخارجياً بحيث تصونها عن كل عيب أو خلل وتحافظ عليها من أن يتسلل إليها الضعف والعسف. وطبعاً هذا الثبات والصمود هو نتاج بلوغ هذا النظام قبة التوازن والتناسق ودرء الإفراط والتفريط. بحيث يكون منبعه ومعينه العدل ومخرجاته العدالة واستتباب الأمن. هذا يسوقنا نحو القول بأنّ معنى الحكومة يختلف عن معنى الكلمات المتشابهة مثل الإمارة، والقضاء، والمملك، وخلافاً لهذه الكلمات التي كلها تخلو من صفة الإتقان والعدالة وانعدام الخلل والظلم، فإنها تتضمن دلالة أخرى وهي وجود نظام في غاية الثبات والعدالة وبعيد كل البعد عن الظلم والفساد.

ونظراً إلى أن الحكم يطلق على مجموعة من القرارات والآليات المتقنة والمتماسكة الأجزاء، فيمكن القول أنّ أكثر الأنظمة إتقاناً وأشدّها تماسكاً وتنسيقاً بين الأجزاء وأكثرها ثباتاً وأقربها إلى العدل والقسط، هي الحكومة التي تطبق قوانين الشرع بكل حذافيرها وتسير على خطى شرع العزيز الحكيم. ولهذا

السبب قال الله تعالى في القرآن الكريم وفي الآية ٥٧ من سورة الإنعام أن الحكم لله وحده ولا يشركه أحد في الحكم. يقول القرآن أن الحكومة هبة من الله وهبها للأنبياء. فقد وردت في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ومن بينها الآية ٢٥١ سورة البقرة أن الله اختص رسوله الكريم بالحكم ووهب لرسوله الأمر والحكم ليحكم الناس.

إن الحكومة الإلهية هي الحكومة التي تستقي وجودها من كتاب الله وشرعه وتقيم حدود الله بين عباده بكل إتقان وعدل. لم تترك الحكومة الإلهية شأناً من الشؤون الفردية والاجتماعية إلا وأصدرت في شأنه حكماً في غاية العدل والعدالة وبعيداً كل البعد عن الجور والعسف. فمثل هذه الحكومة لا تهدف إلى شيء سوى تهيئة الظروف المواتية لضمان العيش الكريم للإنسان وبلوغ أسنى الغايات والأهداف من خلق الإنسان وهي التقرب إليه ونيل الكمال الإنساني.

إن قائد الثورة الإسلامية الذي يعد بحق من أبرز المنظرين للحكومة الإسلامية، يؤكد على الأصل الدلالي لمفهوم الحكومة ويرى أنها عمل يتوكل على شرائع الله ويتخذ من التعاليم الدينية الركيزة الأساسية لبناء الحكومة. ولهذا كلما تطرق إلى مفهوم الحكومة الإسلامية من زاوية القرآن الكريم والآيات الكريمة، لم يحصره في القضاء ويضعه في دائرة القضاء الضيقة، بل توسع في دلالات هذا المفهوم لكي يشمل حكومة الأنبياء والأئمة المعصومين في شتى مجالات الحياة البشرية؛ فقد يرى سماحته أن الحكم الإلهي هو المنسق والمدير لكل تعاملات الإنسان بشقيها الفردي والاجتماعي وهذا الحكم كفيل بنيل الإنسان الغايات السامية من خلقه.

فهرس المصادر

- * القرآن الكرم. (١٣٧٦ش). ترجمه قرآن كرم (المترجم: محمد مهدى فولادوند). طهران: دارالقرآن كرم، مركز دراسات التاريخ والبحوث الإسلامية
١. ابن دريد، محمد بن حسن. (١٩٨٨م). جمهرة اللغة (المجلد ١). بيروت: دارالعلم للملايين.
 ٢. ابن فارس، احمد بن فارس. (١٤٠٤هـ). معجم مقاييس اللغة (المجلد ٢). قم: مركز الاعلام الاسلامى.
 ٣. ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٤١٤هـ). لسان العرب (المجلد ١٢). بيروت: دار الصادر.
 ٤. الازهرى، محمد بن احمد. (١٤٢١هـ). تهذيب اللغة (المجلد ٤). بيروت: دار احياء التراث العربى.
 ٥. امامى، سيد مجتبى؛ جوادى، مجتبى. (١٤٠٠ش). شرح مفهوم الحكومة من منظور كلمة الطاعة في القرآن الكرم. فصلية الأمن القومي، العدد ٤٢، صص ٤٣-٧٤.
 ٦. ايزدبخش، حميد : جوادى، مجتبى. (١٣٩٩ش). نمط الحكم في القرآن من منظور مفهوم التبعية. فصلية مركز دراسات العلوم الإنسانية، العدد ٢٠، صص ٢٧-٥٦.
 ٧. جمالى، مصطفى. (١٣٩٧ش). معنى الفقيه. علم الصرف في رحلة الاجتهاد بناء على مبادئ فقهاء الشيعة. قم: منشورات دارالفكر.
 ٨. الجوهري اسماعيل بن حماد. (١٣٧٦هـ). الصحاح: تاج اللغة و صحاح العربية (المجلد ٥). بيروت: دارالعلم للملايين.
 ٩. الخامنہ اى، سيدعلی. (١٣٩٧ش). المشروع العام للفكر الإسلامى في القرآن. قم: منشورات صہبا.

١٠. خامنه‌ای، سیدعلی. (١٤٠٠/١٢/١٩). التصريحات: في لقاء مع أعضاء مجلس خبراء القيادة. المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي لآية الله سيد علي خامنئي.
<https://khl.ink/f/49769>

١١. خامنه‌ای، سیدعلی. (١٣٩٩/١٢/٢١). التصريحات: في لقاء متلفز بمناسبة عيد المبعث السعيد. المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي لآية الله سيد علي خامنئي.
<https://khl.ink/f/47510>

١٢. خامنه‌ای، سیدعلی. (١٣٨٢/٠٩/٢٦). التصريحات: في لقاء من عدد من طلاب جامعة قزوین. اقتباس من: الموقع الإلكتروني الرسمي لآية الله سيد علي خامنئي،
<https://khl.ink/f/5703>.

١٣. خليلي، اصغر. (١٣٩٠ش). مفهوم «الحكم» في الفقه السياسي. الحكومة الإسلامية، العدد ٦٠، صص ١٠٣-١٣٠.

١٤. الراغب الإصفهاني، حسين بن محمد. (١٣٧٤ش). كتاب المفردات. طهران: منشورات مرتضوى.

١٥. روى، محمد؛ فياض بخش، محمدتقى. (١٣٩٨). تفسير مفردات القرآن الكريم بناء على تفاسير مجمع البيان و الميزان. طهران: منشورات فردا فر.

١٦. زارعى، بهادر؛ احمدى، سيدعباس و عابدى درجه، محسن. (١٤٠٠ش). نمذجة الحكومة المتعالية من أجل الإرتقاء بمفهوم القوة الوطنية في الحكومة الإسلامية. مجلة الحكومة الإسلامية، العدد ١، صص ١٠٦-١٣٤.

١٧. زاهدی، شمس السادات؛ ابراهيم بور، حبيب. (١٣٩١ش). الحكومة من منظور المقاومة (بالتأكيد على صيانة البيئة). طهران: منشورات: سمت.

١٨. الزمخشري، محمود بن عمر. (١٤١٧هـ). الفائق في غريب الحديث (المجلد ١). بيروت: دارالكتب العلمية.

١٩. الزمخشري، محمود بن عمر. (١٩٧٩م). أساس البلاغة (المجلد ١). بيروت: دار صادر.

٢٠. شيخ الاسلامي، سيد محسن. (١٣٧٨ش). الحكومة الإسلامية وقيادتها من منظور الإمام الخميني عليه السلام. الحكومة الإسلامية، العدد ١٢، صص ٢٤-٤٤.
٢١. شيواپور، حامد. (١٣٩٠ش). دراسة نظرية روح المعاني في تفسير الآيات المتشابهات في القرآن الكريم. (أطروحة دكتوراه)، جامعة تربيت مدرس، موقع إيراندك الإلكتروني. fb77a566d50440ca4a0aaeab81c6fd81.
٢٢. صالحى هفشجانى، محمد حسن، فراستى نيك، جابر و امين تاجى، محمد هادى. (١٣٩٦ش). شرح المبادئ اللغوية للعلامة المصطفوي في كتاب "التحقيق في كلمات القرآن الكريم". مجلة العلوم القرآنية، العدد ٢٦، صص ١٨٣-٢٠٤.
٢٣. طباطبائي، سيد محمد حسين. (١٤١٧هـ). الميزان في تفسير القرآن (المجلد ١ و ٣). بيروت: موسسه الاعلى للمطبوعات.
٢٤. عباسى مقدم، مصطفى؛ سازجيني، مرتضى و موسى، سيد محمد. (١٣٩٨ش). شرح نظرية الأصل الدلالي في معجم مقاييس اللغة ابن فارس والتحقيق في كلمات القرآن الكريم للمصطفوي. فصلية: مطالعات ادبي متون اسلامي، ٤ (١٣)، صص ٧٧-١٠٠.
٢٥. الفراهيدي، خليل بن احمد. (١٤٠٩هـ). كتاب العين (المجلد ٣). قم: منشورات هجرت.
٢٦. فرزانه، حسين؛ حيدري، داوود. (١٣٩٧ش). نظرية روح المعنى؛ شروح وانتقادات. مجلة قبسات من الفلسفة الإسلامية، العدد ٢٣، صص ١١٣-١٣٧.
٢٧. الفيومي، احمد بن محمد. (١٤١٤هـ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي (المجلد ١). قم: مؤسسة دارالهجرة.
٢٨. قليپور، رحمت اله. (١٣٨٤ش). تحليل علاقة النمط الناجح في الحكم والفساد الإداري. فصلية ثقافة الإدارة، ٣ (١٠)، صص ١٠٣-١٢٧.
٢٩. المصطفوي، حسن. (١٣٨٠ش). التفسير الواضح (المجلد ٢، ٣، ٤، ٦، ٧ و ٨). طهران: مركز نشر كتاب.

٣٠. المصطفوي، حسن. (١٣٨٥ش). المناهج العلمية في تفسير القرآن الكريم. طهران: مركز نشر أعمال العلامة المصطفوي.

٣١. مصطفوي، حسن. (١٣٦٠ش). التحقيق في كلمات القرآن الكريم (المجلد ١، ٢، ٥، ٦، ٩، ١٠، ١١، ١٢ و١٤). طهران: منشورات: مؤسسة الترجمة ونشر الكتاب.

٣٢. موسوي، سيدهادي؛ ديرباز، عسكر و قدسي فر، نصيبه. (١٤٠١ش). مبادئ منشأ الحكومة الإسلامية ومشروعيتها من منظور الإمام الخامني. فصلية مركز دراسات العلوم الإنسانية، العدد ١، صص ٨٧-١٠٨.

٣٣. ميدري، احمد؛ خيرخواهان، جعفر. (١٣٨٣ش). الحكمة النابجة، أساس التنمية. طهران: مركز دراسات المجلس الإيراني، مكتب الدراسات الاقتصادية.

٣٤. ويسی، هادی. (١٣٩٢ش). مقدمة على الدولة الإقليمية. طهران: سمت.

٤١

الحكمة في القرآن السنية

أساس الحكم والحكومة والحكومة من منظور نظرية الأصل الواحد (في ضوء الآيات القرآنية)

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی